القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

أ/ بلعـــــــة جويدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة فرحات عباس سطيف

ملخص:
تحاول هذه الدراسة أن تبين بأن الجزائر مطالبة بالتفكير مليا في كيفية تحسين وتطوير قدرتها التنافسية، واستغلال فرصة انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة بما يساعدها على اكتساب المزايا التنافسية من اقتصاديات الدول الأعضاء والتقليل من شراسة المنافسة الأجنبية التي تواجهها من قبل المؤسسات المتطورة ذات منتجات تتمتع بالجودة العالية والنوعية المطابقة للمعايير الدولية والتكاليف المنخفضة.
الكلمات المفتاحية: التنافسية، الاقتصاد الجزائري، المنظمة العالمية للتجارة.

Résumé :
Cet article essaie de montrer que l'Algérie est demandée de réfléchir longtemps à la façon d'améliorer et de développer sa compétitivité, et d'exploiter l'occasion de son adhésion à l'OMC d'une manière qui lui aide à acquérir les avantages compétitifs des économies des pays membres et de réduire l'âpreté de la concurrence étrangère qu'elle rencontre des entreprises développées dont leurs produits se caractérisent de haute qualité adéquate aux critères internationaux, et de coûts bas.
***Les mots clés** : la compétitivité, économie Algérienne, organisation mondiale du commerce.*

مقدمة

تعد التنافسية من أهم الظواهر التي تمثل تحديا كبيرا للدول الصناعية المتقدمة والدول النامية، وبالأخص تلك التي تهتم باستراتيجية توسيع الصادرات والتوجه إلى الخارج من أجل تحقيق النمو المتواصل. وهذا ما يستدعي زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني وتدعيم مكانته التنافسية.

فالعالم في الوقت الحالي يمر بتغيرات سريعة حيث ظهرت التكتلات الإقليمية والعالمية، وتوسعت سياسات التحرير الاقتصادي وفتح الأسواق والاندماج في الاقتصاد العالمي، وحدوث ثورة معلومات واتصالات هائلة وتجارة إلكترونية. وعليه تعمقت ظاهرة إعادة التوزيع الصناعي وفقا للميزة التنافسية بين الدول وازدادت شدة المنافسة في الأسواق الدولية للسلع والخدمات، وحدة التنافس في جذب رؤوس الأموال الأجنبية.

فالتنافسية لم تعد ترتبط بالميزة النسبية في الإنتاج بصورتها التقليدية التي تقوم على امتلاك الموارد الطبيعية أو العمالة الرخيصة، بل أصبحت ترتبط أكثر بالمحتوى المعرفي والتكنولوجي والجودة والسياسات الفاعلة للحكومات والمؤسسات. فإذا كانت الدولة تملك ميزة نسبية تقليدية في صناعة معينة لكن لم تدعمها بالبحوث والتطوير والتكنولوجيا، يمكن أن تتلاشى أو تتناقص هده الميزة النسبية. والعكس، قد لا تتوافر الدولة على ميزة نسبية كبيرة لكن باعتمادها على كل عناصر المعرفة والبحوث والتطوير والتكنولوجيا تستطيع أن تجد لها مكانا مميزا ومركزا تنافسيا بين الدول.

فبعد أن تم وضع إجراءات "الغات" للتحكم في مسار التجارة الدولية من خلال اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة، ووقعت تحولات كبيرة في سياسات الإنتاج والتسويق والتصريف جعلت الدول تتسارع لتجد لها مكانة على الخريطة العالمية بإعادة النظر في سياستها التجارية خاصة المرتبطة بالتصدير والتسويق لتسهيل دخولها للمنافسة التجارية العالمية، باستغلال مزاياها النسبية وتطويع سياستها لتتلاءم مع ما هو سائد في الاقتصاد العالمي الجديد، ومحاولة الاستفادة مما توفره السياسات التجارية في ظل المنظمة العالمية للتجارة. فتضع كل دولة سياسة تنموية خاصة بها وتعمل على تقليل الحواجز والعراقيل التي تحد من المبادلات التجارية وتعزز عملية النمو.

كما سارعت العديد من الدول إلى الدخول في تكتلات وتحالفات بمختلف الأنواع لتبادل وتعظيم المكاسب الاقتصادية للدول والحد والتقليل من المنافسة بين أعضاء المجموعة الواحدة من جهة، وتدعيم تنافسيتها من جهة أخرى، بالاعتماد على زيادة حجم ونوع التدفقات السلعية والرأسمالية وسرعة انتشار التكنولوجيا[1].

وأمام هذه التغيرات بات من الضروري على الدول النامية التي تسعى إلى الاندماج في البيئة العالمية الجديدة، اتخاذ كل الإجراءات والتدابير اللازمة للإصلاح الهيكلي والاقتصادي.

وعلى ضوء هذا يكمن الهدف الأساسي من هذا البحث في قياس **القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**.

هدف وأهمية البحث

يهدف هذا البحث إلى تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري والوقوف على أهمية تعظيم مكاسب الانضمام إلى المنظمة والاستفادة منها لترقية القدرات التنافسية للاقتصاد الجزائري.

فرضية البحث

إن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يزيد من القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري في معظم المجالات.

منهج البحث

للوصول إلى الهدف من البحث والتحقق من الفرضية يتم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي في تتبع واستقصاء مادته وتحليلها.

محاور البحث:

سيتناول هذا البحث المحاور التالية:

أولا: وضعية الاقتصاد الجزائري وقدراته التنافسية.

ثانيا: التنافسية في ظل مبادئ واتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة.

ثالثا: آثار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على القدرات التنافسية للاقتصاد الجزائري

رابعا: ترقية القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري

أولا: وضعية الاقتصاد الجزائري وقدراته التنافسية

قبل التطرق إلى هذا المحور يجب أولا الإشارة إلى مفهوم القدرة التنافسية وأنواعها ومحدداتها ومؤشرات قياسها

I - القدرة التنافسية:

1- المفهوم:

إن تحديد مفهوم التنافسية ليس بالأمر اليسير، إذ اختلف الباحثون الاقتصاديون فيه، فمنهم من يرى بأن التنافسية على المستوى الوطني تتجسد في فكرة عريضة تشمل الإنتاجية الكلية ومستويات المعيشة والنمو الاقتصادي، وآخرون يضيقون مفهومها إذ تركز فقط على السعر والتجارة. أما على المستوى الجزئي فتنافسية المؤسسة تتمثل في السلوك الأمثل لها بتخفيض التكاليف أو تعظيم الأرباح[2].

من هنا يتضح أن مفهوم التنافسية يتحدد حسب موضع الحديث عنها، هل هو دولة أو مؤسسة أو قطاع[3].

فتنافسية الدولة تعني قدرتها على تحقيق معدل مرتفع ومستمر في مستوى دخول أفرادها والنمو الاقتصادي وكل مؤشرات النمو الأخرى كالإبداع والتطور التكنولوجي.

أما تنافسية القطاع فتتمثل في قدرة مؤسسات قطاع صناعي معين في دولة ما على الاستحواذ على نصيب من الأسواق العالمية دون الاعتماد على الدعم أو الحماية الحكومية.

أما تنافسية المؤسسة فتعني التمكن من تزويد المستهلكين بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة من المنافسين الآخرين في السوق الدولية، مما يحقق لها نجاحا مستمرا دون دعم أو حماية من الحكومة[4]. كما تعرف على أنها تميز المؤسسة عن منافسيها بموقع فريد يمكنها من تقديم منتج أو أكثر وتحقيق ربحية أفضل من خلال استغلال الموارد المتاحة وخلق ميزة تنافسية عن طريق امتلاك التكنولوجيا المتطورة والإبداع والابتكار بشكل مستمر وإعطاء الموارد البشرية الدور الأهم[5].

أما مايكل بورتر[6] فيرى أن الميزة تتحقق إذا توصلت المؤسسة إلى اكتشاف طرق جديدة أكثر فعالية من تلك المستخدمة من قبل المنافسين، وتمكنت من تجسيد هذا الاكتشاف ميدانيا. أي العمل دوما على الإبداع والابتكار باستمرار. في حين أن بورتر يرى أن الوحدة الرئيسية في التحليل لفهم التنافسية هي المؤسسة، لأنها هي التي تتنافس

في الأسواق العالمية وليست الدول[7]. ويعرفها " Tyson " على أنها " قدرتنا على إنتاج منتجات وخدمات تنجح في اختبار المنافسة الدولية في حين يتمتع مواطنونا بمستوى معيشة متنام ومستديم على حد سواء[8].

ولقد عملت بعض الهيئات الدولية على إعطاء مفهوم للتنافسية، منها:

- المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF)

" التنافسية هي القدرة على توفير البيئة الملائمة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة. " كذلك عرفها على أنها: " مقدرة الاقتصاد الوطني على التوصل إلى معدلات مستدامة من النمو الاقتصادي محسوبة بمعدلات التغير السنوي لدخل الفرد"[9].

- المعهد الدولي للتنمية الإدارية (I I M D)

" التنافسية هي مقدرة البلد على توليد القيم المضافة، ومن ثم زيادة الثروة الوطنية عن طريق إدارة الأصول والعمليات وبالجاذبية و الهجومية، وبالعولمة وبالاقتراب، وبربط هذه العلاقات في نموذج اقتصادي اجتماعي قادر على تحقيق هذه الأهداف"[10].

- مجلس التنافسية الصناعية الأمريكي (ABIC)

" التنافسية هي مقدرة البلد على إنتاج السلع و الخدمات التي تستوفي شروط الأسواق الدولية و في الوقت نفسه تسمح بتنمية المداخيل الحقيقية"[11].

- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

" التنافسية الدولية هي المقدرة على توليد المداخيل من عوامل إنتاج تكون مرتفعة نسبيا بالإضافة إلى توليد مستويات عمالة مستدامة لعوامل الإنتاج وفي الوقت نفسه المقدرة على التعرض للمنافسة الدولية. كما تعرفها أيضا على أنها: " القدرة على إنتاج السلع والخدمات التي تواجه اختبار المزاحمة الخارجية في الوقت الذي تحافظ فيه على توسيع الدخل المحلي الحقيقي." كذلك بأنها: " قدرة البلد على توسيع حصصه في الأسواق المحلية والدولية"[12].

ومن التعاريف السابقة نستخلص بأن القدرة التنافسية هي مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تستخدم من قبل الدولة أو المؤسسة فتؤدي إلى تفوق سلعها في السوق الدولية. ففي السوق الدولية لا يوجد مجال أو فرصة فيها إلا لمن يحقق الكفاءة ويرتكز على التجديد، فتصبح المنتجات تتمتع بالأداء التنافسي المتفوق[13]. أي أن عمليات الإنتاج الحديثة أصبحت تتسم بالكثافة المعرفية[14].

2- أنواع التنافسية

يمكن التمييز بين عدة أنواع من التنافسية[15] منها:

أ- تنافسية التكلفة أو السعر: إن الدولة التي تتميز بتكاليف منخفضة تستطيع تصدير السلع إلى الأسواق الخارجية بشكل أفضل.

ب- التنافسية غير السعرية: وتتمثل في:

- التنافسية النوعية: فهي تتضمن عنصر الابتكار إضافة إلى النوعية والملاءمة وتسهيلات التقديم، فالدولة التي لها مؤسسات ذات المنتجات المبتكرة والحائزة على النوعية الجيدة والملائمة للمستهلك تتمكن من تصدير السلع إلى الأسواق حتى وإن كانت ذات أسعار أعلى من تلك التي يعرضها منافسوها.

- **التنافسية التقانية:** تتنافس المؤسسات من خلال النوعية في صناعات عالية التقانة.

كما يمكن التمييز بين أنواع أخرى للتنافسية تتمثل في:

* **التنافسية الجارية** التي تهتم بظروف الأعمال وعمل المؤسسات وإستراتيجياتها.
* **التنافسية الكامنة** أو المستدامة التي تركز على الابتكار ورأس المال البشري.

3- محددات التنافسية

يتم الاعتماد في تحديد محددات التنافسية على نظرية الماسة الوطنية لبورتر التي أشارت إلى عدة محددات لتدعيم القدرة التنافسية. ويمكن تصنيفها إلى نوعين من المحددات تتمثل في المحددات الرئيسية والمحددات المساعدة والمكملة. وتجدر الإشارة إلى أن كل هذه المحددات تصنف بالتكامل والتشابك، فكل مؤشر يؤثر ويتأثر بالمحددات الأخرى.

أ- المحددات الرئيسية

وتتمثل في شروط وخصائص عناصر الإنتاج، وأوضاع وظروف الطلب، ودور الصناعات المغذية والمكملة[16]، والمنافسة المحلية بين المنشآت.

- شروط وخصائص عناصر الإنتاج

وتتمثل في العوامل الإنتاجية المتقدمة والمتخصصة والمميزة. فتضم العناصر المتقدمة في أنظمة الاتصال المتطورة وحاملي الشهادات الجامعية والعليا في مختلف التخصصات، والبحوث. وتشمل العناصر المتخصصة المهارات الشخصية النادرة والبنية الأساسية ذات الخصائص المتميزة، والموارد المعرفية المختلفة. وهذه هي العناصر التي أولاها بورتر الاهتمام في نظريته عن الميزة التنافسية. أما العناصر الأساسية الموروثة مثل الموارد الطبيعية والمناخ والموقع واليد العاملة غير الماهرة فهي تؤدي إلى خلق ميزة تنافسية متواضعة يمكن أن تزول إن لم تلق اهتماما وتطويرا وابتكارا وتجديدا باستمرار.

- ظروف الطلب

يتمثل هذا المحدد في هيكل الطلب و حجمه ونموه والميكانيزم الذي يتم به تدويل هذا الطلب في الأسواق العالمية. حيث أن إلحاح المستهلكين المحليين في الحصول على منتجات متميزة يؤدي إلى تحفيز المؤسسات على العمل على الابتكار والتجديد لتلبية رغبات هؤلاء المستهلكين. مما ينعكس في تعزيز وتدعيم المزايا التنافسية للمؤسسات مقارنة بالمنافسين الآخرين.

كذلك نمو الطلب المحلي وتزايد حجمه يحفز على التجديد والابتكار ومن ثم تطوير الميزة التنافسية.

- الصناعات المغذية والمكملة

فإذا كانت هناك صناعات مغذية ومكملة تتمتع بميزة تنافسية في الأسواق العالمية فإن هذه الصناعات تلعب دورا هاما في بناء الميزة التنافسية للمؤسسات أو الصناعات التي تعتمد عليها حيث يتم تبادل الأفكار والمعلومات بينها، وهذا ما أشار إليه بورتر من خلال العناقيد الصناعية.

- **المنافسة المحلية بين المؤسسات** فهذا المحدد يدل على الأهداف والاستراتيجيات وطرق التنظيم والإدارة التي تقوم عليها المؤسسات الموجودة في الأسواق المحلية. فهذه المؤسسات تعكس البيئة المحلية بكل مميزاتها من أساليب وطرق ونظم التعليم والتدريب والثقافات والعادات. فهذه البيئة المحلية إذا كانت ملائمة وتشجع على المنافسة فإنها تلعب دورا رئيسيا في تدعيم القدرة التنافسية للدولة في صناعة معينة عن طريق مساهمتها في حث هذه المؤسسات القائمة على التطوير المستمر والابتكار واكتساب أحدث التقنيات الإنتاجية.

ب- المحددات المساعدة والمكملة

إضافة إلى المحددات الرئيسية توجد المحددات المساعدة والمكملة والتي تتمثل في دور الصدفة ودور الحكومة.

- دور الصدفة

وهي كل الأمور والأحداث التي تحدث تلقائيا دون تحكم المؤسسة أو الدولية فيها، والتي يكون لها دورا هاما في تدعيم القدرة التنافسية. فالصدفة يمكن أن ينتج عنها فجوات أو ثغرات تسمح بحدوث تغيرات في الوضع التنافسي مثل ظهور اختراعات و ابتكارات جديدة، أو عدم استمرار بعض التكنولوجيات، أو وقوع صدمات معينة في البترول أو في أسواق المال العالمية، أو أسعار الصرف أو مواقف سياسية معينة (حروب)، أو ظروف مناخية معية.

- دور الحكومة

ويتمثل هذا المحدد فيما تقدمه الحكومة من خدمات البنية الارتكازية المساندة للقطاعات السلعية والخدمية، وإتباع السياسات والتدابير الإدارية وشفافية القوانين وملائمة التشريعات المنظمة للاستثمارات[17]. من خلال هذه المحددات فإنه يلاحظ نوعان من القدرات التنافسية هما التنافس بأسعار تتناقص باستمرار عن طريق تخفيض مستمر للتكلفة، والتنافس في السوق العالمي من خلال استغلال ومحاولة الاستفادة من تنوع تفضيلات المستهلكين أي المنافسة بالتنوع[18].

4- مؤشرات قياس القدر التنافسية

هناك العديد من مؤشرات قياس التنافسية، يتوقف نجاحها على درجة تناسبها مع التطورات المستحدثة في البيئة الاقتصادية العالمية من عولمة وانفتاح تجاري وتحرير الأسواق. وعن طريق هذه المؤشرات يتحدد الموقع التنافسي للدولة أو المؤسسة من خلال تضمنها لمفهوم المنافسة داخليا وخارجيا، وارتكازها على أسواق خالية من التشوهات التي تحدثها تدخلات الحكومة. وإعطاء أهمية كبيرة للتكاليف والأسعار كمتغيرات تتحكم في تدفق التجارة، إضافة إلى العناصر الهيكلية مثل التكنولوجيا والإنتاجية لتدعيم التنافسية الصناعية.

و لعل أهم المؤشرات التي يعتمد عليها:

مؤشر النصيب السوقي التصديري، ومؤشر الميزة التنافسية السعرية، ومؤشر الميزة التنافسية الهيكلية.

أ- مؤشر النصيب السوقي التصديري

إن السوق الخارجية هي المحدد الفعلي للقدرة التنافسية للصناعات المحلية حيث أن حيازة نصيب كبير للصناعة أو المؤسسة المحلية من إجمالي الصادرات العالمية يدل على قدرة تنافسية عالية لهذه المؤسسة أو الصناعة والعكس[19].

ويستخدم مؤشر اختراق الواردات للسوق المحلي لتحديد التنافسية الداخلية للدولة.

ب- مؤشرات الميزة التنافسية السعرية

تستند مؤشرات الميزة التنافسية السعرية إلى دور العوامل السعرية فقط لتحديد درجات التنافسية للدول، وإهمال الجوانب غير السعرية أي أنها تركز على التكلفة. وأهم هذه المؤشرات مؤشرات سعر الصرف الحقيقي[20] والتي تشمل مؤشرات سعر الصرف الحقيقي المستند إلى أسعار الناتج الصناعي، ومؤشرات سعر الصرف الحقيقي المستند إلى تكلفة وحدة العمل، ومؤشرات سعر الصرف الحقيقي المستند إلى الربحية النسبية للسلع المتداولة في التجارة.

فتكون الدولة في وضع تنافسي أفضل من المنافسين العالمين الآخرين من خلال هذه المؤشرات إذا كانت مؤسساتها تتمتع بمنتجات أو عناصر إنتاج أو صادرات ذات أسعار منخفضة نسبيا مقومة بعملة مشتركة.

ج- مؤشرات القدرة التنافسية الهيكلية غير السعرية

وتتمثل التنافسية الهيكلية في القدرة على التأثير في التجارة والتحسين في الميزان التجاري، وتضم كافة العوامل غير السعرية المؤثرة في التجارة الدولية كالبحوث والتطوير والتكنولوجيا، والخصائص النوعية للمنتجات، ونمو الإنتاجية، وخدمات ما بعد البيع، والسرعة في تسليم المنتجات، وإمكانية التكيف مع حاجات المستهلكين، إلى غير ذلك من العاصر التكنولوجية والهيكلية التي لها تأثير على قدرة الدولة التنافسية في الأجل الطويل.

وهناك العديد من المؤشرات التي تركز على بيانات التجارة الخارجية أهمها:

- مؤشرBalassa الذي يستند إلى مؤشر نسبة الصادرات إلى الواردات ومؤشر أداء الصادرات.
- مؤشر Donges and Ridel وهو يستند إلى النسبة بين صافي التجارة للدولة من سلعة ما إلى إجمالي تجارتها من هذه السلعة وصافي تجارة الدولة إلى إجمالي تجارة الدولة. فإذا كانت النسبة موجبة فإن الدولة لها قدرة تنافسية في هذه السلعة والعكس إذا كانت النسبة سالبة.
- مؤشر Harkness وهو يعتمد على نسبة صافي صادرات الدولة عن سلعة ما منسوبا إلى قيمة المخرجات الكلية من هذه السلعة.
- مؤشر UNIDO ويستند إلى النسبة بين الاستهلاك الكلي والإنتاج.
- مؤشر Vallroth وهو يرتكز على مقارنة تجارة دولة ما مع تلك الخاصة ببعض الدول.

II– وضعية الاقتصاد الجزائري وقدراته التنافسية

لقد حقق الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة وفرات مالية نتيجة لارتفاع أسعار البترول، لكن هذا لا يعكس الواجهة الحقيقية لهذا الاقتصاد، ويمكن استعراض وضعيته من خلال ما يلي[21] :

1-الأداء الكلي للاقتصاد

لقد حقق الاقتصاد الجزائري معدل نمو يقدر ب5.5 % في سنة 2005 و5.2 % في سنة 2004، و6.8% في سنة 2003. وقد انخفض معدل التضخم إلى 1.6% في سنة 2005 بعد أن كان 4% في سنة 2004. وهذا يرجع إلى هيمنة قطاع المحروقات الذي شكل قرابة 45 %من الناتج المحلي الخام في سنة 2005 و 43.9 في سنة 2007. أما عن مستوى البطالة فلم تكن هناك قفزة نوعية للقضاء عليها إذ بقيت تمثل أكثر من 15 % في سنة 2005. أما احتياطي الصرف فقد وصل في سنة 2005 إلى 56 مليار دولار وفي 2006 إلى 77.78 و في 2008 إلى 140.46.

2-الميزانية العامة

ليس هناك استقرار في الميزانية الجزائرية حيث تنتقل بين فائض وعجز من سنة لأخرى، إلا أن ارتفاع أسعار النفط قد عزز هذه الميزانية خلال سنة 2003 حيث ارتفعت إيراداتها ب 30 % خلال هذه السنة.

3- المديونية الخارجية

كذلك برز الدور الذي لعبته إيرادات النفط الناتجة عن ارتفاع الأسعار في تخفيض نسبة المديونية تدريجيا إلى 16.4 مليار دولار في سنة 2005 و إلى 5.36 مليار دولار في سنة 2008 بعد أن كانت 30.7 مليار دولا في سنة 1999. كما تم تخفيض نسبة خدمة الدين إلى 20.8 % في سنة 2005 بعد أن كانت 37.8% في سنة 1999.

4- القطاع المالي والمصرفي

يتميز القطاع المصرفي بوجود بنوك عمومية يتم العمل على تطوير بنيتها التحتية، إضافة إلى وجود بنوك أجنبية عديدة. أما عن البورصة فإنها تأسست منذ 1993، إلا أنها لا تزال مشلولة.

5- التجارة

بعد أن وقعت الجزائر رسميا على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي في أفريل 2002 فإنها تسعى إلى تحرير تجارتها من خلال إلغاء الضرائب على الواردات الصناعية من الاتحاد الأوربي تدريجيا خلال 12 سنة، وتخفيض التعريفات الجمركية على السلع الزراعية. إضافة إلى هذا تضمنت الاتفاقية أمورا أخرى كالتعاون الاقتصادي وانتقال رأس المال، وتأسيس الشركات والتعاون الاجتماعي والثقافي. ولتعزيز تجارتها، تعمل الجزائر على تنويع صادراتها بما فيها الصادرات النفطية عن طريق إنشاء المكتب الجزائري لتشجيع التجارة الخارجية. كما قامت بإلغاء السعر الأدنى للتصدير، كما شكلت محاكم للنظر في النزاعات التجارية تحسبا للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. كما تم تأسيس الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار لجذب الاستثمار الأجنبي.

رغم هذه المحاولات، فإن التجارة الجزائرية تتميز بوجود صادرات تشكل المحروقات حوالي 98% منها و2% للصادرات الأخرى، أما الواردات فهي تمثل جميع السلع الاستهلاكية والغذائية. وهذا ما يعكس الوضعية الضعيفة للصناعات الجزائرية وتهميش الزراعة.

وعلى ضوء هذه الوضعية يمكن تبيان تنافسية الاقتصاد الجزائري. فمهما كانت المؤشرات المعتمدة في قياس التنافسية (مؤشر النصيب السوقي التصديري، أو مؤشر الميزة التنافسية السعرية، أو مؤشر الميزة التنافسية الهيكلية أو المؤشرات التي تركز على بيانات التجارة الخارجية)، فإن مكانة الاقتصاد الجزائري لا تزال متأخرة وهذا رغم التحسينات البطيئة التي حققها. فحسب المنتدى الاقتصادي العالمي الذي يعمل على ترتيب الدول حسب قدراتها التنافسية فإنه وفقا لمؤشر القدرة التنافسية للنمو فإنها احتلت المرتبة 74 سنة 2003 ثم 71 سنة 2004، وتقهقرت إلى المرتبة 78 سنة 2005 تم في المرتبة 76 سنة 2006.

وأما حسب تقرير التنافسية العربية سنة 2007 فإن الجزائر تحتل المرتبة 29 عربيا بين دول المرحلة المتوسطة من النمو حيث أن هناك تحسن في تقديم الخدمات العامة للسكان كالرعاية الصحية والتعليم، والمرتبة 52 عالميا.

ثانيا: التنافسية في ظل مبادئ واتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة

سنستعرض أهم مبادئ واتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة فيما يلي:

I-المبادئ

تتمثل أهم مبادئ المنظمة في النقاط التالية[22] :

1- مبدأ عدم التمييز أو مبدأ الدولة الأولى بالرعاية: ويعني عدم التمييز بين الدول الأعضاء في المنظمة، فلا تمنح أي رعاية خاصة لدولة ما على حساب دولة أخرى. حيث أن كل دولة عضو تحصل على نفس المزايا التي يتم الاتفاق عليها ثنائيا بين باقي الدول الأعضاء.

2- مبدأ المعاملة الوطنية: حيث أن كل دولة عضو في المنظمة ملزمة بمعاملة المنتجات المستوردة من الدول الأعضاء بنفس معاملتها للمنتجات المحلية المماثلة.

3- مبدأ التبادلية: فكل تخفيض في القيود التعريفية أو غير التعريفية لعضو ما لا بد أن يقابله تخفيض من العضو الأخر.

4- مبدأ التفاوض: فالمنظمة تعتبر إطارا للتفاوض حول الأحكام وتسوية النزاعات التجارية.

5- مبدأ الشفافية: ويعني التزام الدول الأعضاء بالكشف عن كل المعلومات المتصلة بالتجارة.

6- مبدأ المعاملة التجارية التفضيلية: حيث تمنح للدول النامية الأعضاء معاملة تفضيلية خاصة وتعمل الدول المتقدمة على احترام ذلك.

إن هذه المبادئ ذات مزايا وإيجابيات كثيرة في حالة الاقتصاديات القوية والمتطورة وذات الميزات التنافسية في مجالات معينة، أما في حالة الاقتصاد الجزائري فإن الأمر يختلف نظرا لضعف تنافسيته وهشاشته مقارنة باقتصاديات الدول الأخرى المنضمة خاصة بالنسبة لمبدأ المعاملة الوطنية الذي يلزم بمعاملة المنتجات المستوردة من الدول الأعضاء بنفس معاملة المنتجات المحلية المماثلة حيث سيقضي على بعض المنتجات المحلية ذات النوعية الرديئة والأسعار المرتفعة التي لن تستطيع الصمود أمام المنافسة القوية، كذلك بالنسبة لمبدأ التبادلية الذي يجبر على مقابلة كل تخفيض في القيود التعريفية أو غير التعريفية لعضو ما بمثله، حيث سيساعد على دخول المنتجات المستوردة من الدول الأعضاء إلى الجزائر دون أن يقابلها خروج لصادرات جزائرية وبالتالي لن يكون هناك استفادة من التخفيض من جهة وسيكون هناك خسارة في الخزينة العمومية لفقدان جانب هام من مواردها والمتمثل في الرسوم الجمركية من جهة أخرى.

.

II- الاتفاقات

سوف يتم التطرق إلى هذه الاتفاقات بإيجاز.

1- اتفاق السلع المصنعة أهم ما تم التوصل إليه بخصوص السلع المصنعة هو التخفيض التدريجي للتعريفات الجمركية والإعفاء الكلي من الرسوم لبعض القطاعات السلعية كما يلي[23] :

- تخفيض تعريفات السلع المصنعة في الدول المتقدمة بنسبة 40 % أي من متوسط 63% إلى37% ومضاعفة وارداتها من السلع الصناعية النافذة إلى أسواقها.
- تخفيض الواردات التي تدخل أسواق الدول المتقدمة بتعريفة 15% فأكثر من 7% إلى 5% من إجمالي الواردات وتخفيضها في الدول النامية من 9 %إلى 5 %.
- رفع معدل الربط من السلع المصنعة عن 87% إلى 99 % في الدول الصناعية، ومن 21% إلى 73%في الدول النامية، وفي الاقتصاديات المتحولة من 83%إلى 98 %.
- خفض التعريفة الجمركية على46% من إجمالي خطوط التعريفة في الدول الصناعية وعلى 64 % منها في الدول النامية.
- خفض التعريفات بنسبة 40 % في الدول المتقدمة على الأسماك والمنسوجات والملابس والجلود والمطاط والأحذية ومعدات النقل. ونسبة 60 % على الماكينات اليدوية والورق وعجين الورق والاحتساب.
- توزيع الدول الصناعية لتعريفاتها عل السلع الصناعية، شرط أن لا تتعدى الواردات الخاضعة لتعريفات تزيد عن 15 % نسبة27 % فيما يخص المنسوجات، و11 % فيما يخص واردات الجلود والمطاط والأحذية ومعدات السفر.

2- اتفاق الزراعة: بعد ما كانت كل المنتجات الزراعية مقيدة فإنها حسب هذا الاتفاق ستخضع للتحرير التدريجي، فتنخفض الرسوم الجمركية خلال 6 سنوات بنسب 36 % مقارنة مع رسوم سنوات 1986-1988 إلى حد أدنى 15% لكل منتج في الدول المتقدمة، وفي الدول النامية بنسبة24% وبحد أدنى10% لكل منتج خلال10سنوات. أما

الدول الأقل نموا فليست ملزمة بهذه التخفيضات بل يجب عليها فقط ربط التعريفة عند مستوى محدد. كما يتم تحويل القيود الكمية إلى تعريفات أو ما يسمى بالتعرفة وتخضع لنفس نسبة التخفيض. ومواصلة التفاوض حول مسألة الدعم إضافة إلى ما تم التوصل إليه بهذا الخصوص حول الدعم المحلي والمقياس الإجمالي للدعم المحلي ودعم التصدير[24].

3- اتفاق الإجراءات الصحية والنباتية

وهو يتمثل في الإجراءات المتعلقة بصحة الإنسان والحيوان والنبات، وجاءت كجزء متمم لاتفاق الزراعة نظرا للترابط الكبير بين المنتجات الزراعية والغذائية والصحة. حيث يسمح الاتفاق للدول الأعضاء اتخاذ كل التدابير لحماية صحة الإنسان والحيوان والنبات شرط أن لا تعيق التجارة الدولية و أن لا تستخدم كقيود مقنعة للحماية[25].

4-اتفاقية الملابس والمنسوجات

جاءت هذه الاتفاقية لإزالة القيود الصارمة التي كانت تفرضها اتفاقية الألياف المتعددة على البلدان النامية المصنعة للملابس والمنسوجات والتي تملك فيها ميزة نسبية في إنتاجها. فسمحت بتحرير التجارة خلال عشر سنوات ابتدءا من سريان اتفاقية المنظمة أي من 1995/01/01 هذه كالتالي[26] :

أ- دمج قطاع المنسوجات والملابس في الغات

أي يتم دمج هذا القطاع في الغات عن طريق الإلغاء التدريجي لكافة القيود المفروضة على واردات المنسوجات والملابس خلال عشر سنوات وذلك على أربعة مراحل:

المرحلة الأولى: مدتها ثلاث سنوات تبدأ في أول جانفي1995 حتى أول جانفي1998، حيث تقوم كل دولة خلال هذه الفترة بإلغاء نسبة لا تقل عن 16% من القيود المفروضة على وارداتها في المنسوجات والملابس التي تختار من قائمة متفق عليها. أي يتم إدماجها في نظام الغات وإخضاعها لأحكامه ومبادئه.

المرحلة الثانية: تبدأ في أول جانفي1998 حتى أول جانفي 2002، ويتم خلالها إلغاء نسبة 17% من القيود التي يفرضها كل عضو على وارداته من المنسوجات والملابس.

المرحلة الثالثة: تبدأ من أول جانفي2002 إلى أول جانفي2005 ويتم خلالها إلغاء18% من القيود المفروضة من طرف كل دولة.

المرحلة الرابعة: فبعد انتهاء المرحلة الانتقالية يكون قد تم إلغاء51% من القيود، أما في هذه المرحلة فيتم إلغاء نسبة 49% من القيود دفعة واحدة في بداية سنة 2005.و بذلك يخضع قطاع المنسوجات والملابس بالكامل لاتفاقية الغات.

ب- معدل نمو الحصص

جنبا إلى جنب مع طريقة الدمج يتم زيادة معدلات الحصص المقررة في اتفاقية الألياف المتعددة وفقا للمراحل المتفق عليها في الدمج مما يسمح بزيادة واردات الدول المستوردة للمنسوجات والملابس كالآتي:

- بنسبة 16% خلال الثلاث سنوات الأولى.

- بنسبة 25% خلال السنوات الثلاثة التالية.
- بنسبة 27% خلال السنوات الأربعة التالية.

وهكذا تزيد الحصص بشكل تصاعدي حتى يزول الاعتماد عليها وتلغى جميع القيود المفروضة على الحصص وتحرر التجارة الدولية للمنسوجات والملابس.

5- اتفاق التجار في الخدمات

نظرا لأهمية هذه التجارة فقد تم إدراجها ضمن المفاوضات ووضع لها اتفاقية خاصة بها وهي تعتبر أول اتفاق متعدد الأطراف في هذا المجال. وتطبق الاتفاقية على جميع الخدمات القابلة للاتجار أي تستثني الخدمات التي تقدم من خلال ممارسة السلطة الحكومية حيث لا يوجد أي أساس تجاري أو دون تنافس مع أحد من مقدمي الخدمات كخدمات البنك المركزي. فالاتفاقية تهدف إلى تحرير كل الخدمات التجارية. وقد قسمت الخدمات إلى اثنتي عشر خدمة رئيسية هي: الأعمال، والاتصالات، والمقاولات، والتوزيع، والتعليم، والبيئة، والمالية، والصحة الاجتماعية، والسياحة والسفر، والرياضية والثقافية و الترفيهية، وخدمات النقل، وخدمات أخرى. وقسمت هذه الخدمات الرئيسية إلى أنشطة ثانوية أو فرعية تابعة لها أو ترتبط بها[27].

6- اتفاق حقوق الملكية الفكرية

يحدد هذا الاتفاق كل جوانب حقوق الملكية الفكرية المتمثلة في حقوق الملكية الأدبية والفنية وتشمل حقوق المؤلف والحقوق المتعلقة بها، والثانية في حقوق الملكية الصناعية والتي تتضمن العلاقات التجارية والمؤشرات الجغرافية، والتصميمات الصناعية وبراءات الاختراع، والتصميمات التخطيطية الأصلية للدوائر المتكاملة، والمعلومات السرية (أسرار تجارية). وينص على تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية والمعاملة الوطنية. كما تلتزم الدول المتقدمة بتنفيذه خلال سنة واحدة والدول النامية خلال 11 عاما. ويبين التزامات الدول الأعضاء في هذا المجال والأسس المعتمد عليها في إثبات الضرر[28].

7- اتفاق تنظيم التجارة الدولية

ويشمل الاتفاقات التالية[29] :

أ- اتفاق مكافحة الإغراق.

إن مفهوم الإغراق حسب الاتفاق يتحدد بأنه إدخال منتج في تجارة بلد آخر بقيمة أقل من قيمته العادية. ويعني هذا قيام دولة ما بتصدير منتج معين و بيعه بسعر أقل من قيمته المعتادة أو أقل من السعر العادي لناتج مماثل يباع في دولة التصدير. أي أنه لتحديد الإغراق يجب تحديد السعر أو القيمة العادية وسعر التصدير، ثم القيام بالمقارنة بينهما.

فالقيمة العادية هي سعر المنتج المماثل في القنوات العادية للتجارة عندما يكون من أجل الاستهلاك في بلد تصديره. وحتى تقوم الدولة باتخاذ أي إجراءات لمكافحة الإغراق لا بد أن تتوفر ثلاثة شروط أساسية مجتمعة، وهي وقوع حالة الإغراق فعلا، وإلحاق ضرر بالمنتجات الوطنية، والسبب فيه هو المنتجات المماثلة المستوردة. فوقوع

حالة الإغراق تكون عن طريق مقارنة السعر العادي مع سعر تصدير المنتج محل الإغراق.

ب- اتفاق التقييم الجمركي

وهو يهتم بتحديد القاعدة الأساسية التي يقوم عليها تحديد قيم السلع المستوردة للأغراض الجمركية وتتمثل هذه الأخيرة في قيمة الصفقة التجارية وهي الثمن المدفوع فعلا أو المستحق دفعه لسلع ما لما تباع للتصدير إلى البلد الذي يستوردها، أي هي القيمة التعاقدية المثبتة في وثائق التعاقد، كما يمكن أن يعدل هذا الثمن بواسطة بعض المدفوعات التي يتحملها المستورد.

ج- اتفاق الفحص قبل الشحن

إن الفحص قبل الشحن هو تلك التدابير والعمليات التي تطبقها الدولة المستوردة للتأكد من مطابقة الواردات للمواصفات الفنية المنصوص عليها في العقد بالإضافة إلى كمياتها و أسعارها بما فيها سعر الصرف و الشروط المالية و هذا في موانئ و أماكن الشحن في الدولة المصدرة قبل أن يتم شحنها. لهذا وجدت جولة أوروغواي حلا وسطا لهده المسألة يرضي كل من الدول النامية و المتقدمة بوضع اتفاق الفحص قبل الشحن وهو يشمل بعض التعاريف ونطاق التطبيق، والالتزامات.

د- اتفاق الدعم والإجراءات التعويضية

يقصد باتفاق الدعم والتدابير التعويضية، منع وتقييد استخدام الدعم المسبب لآثار سلبية على التجارة الدولية، فيحظر استعمال الدعم بالنسبة للمنتجات المصدرة، أو بالنسبة للسلع المحلية على حساب المنتجات المستوردة. كما يشمل الاتفاق الإجراءات المتخذة ضد الدعم إذا كان قابلا لذلك، حسب نوع الدعم الممنوح، كذلك يوضح كيفية بدء الإجراءات للتحقيق في الدعم وفرض الرسوم التعويضية، أيضا يحدد إنهاء التحقيق ويفصل في القرارات المتخذة مع توفير البيانات الضرورية التي لها علاقة بالدعم للأطراف ذوي المصلحة، ويحدد الضرر الواقع للصناعة المحلية أو التحديد بوقوعه.

ه- الاتفاق بشأن قواعد المنشأ

إن قواعد المنشأ هي تلك الأسس التي تحدد أصل السلع المستوردة بهدف تعيين معاملتها الجمركية من حيث التعريفة الجمركية والإجراءات الحدودية التي تتخذ بشأنها، طبعا على أن لا تكون هذه القواعد المطبقة تشكل عوائق لا ضرورة لها أمام التجارة الدولية. ويتكون اتفاق قواعد المنشأ من مواد ترتبط بنطاق الاتفاق وبعض التعاريف، وضوابط الاتفاق، والأمور المتعلقة بالإخطار والنزاعات الناشئة من تطبيق هذا الاتفاق.

من خلال هذه الاتفاقيات وأحكامها يتضح أن الاقتصاد الجزائري سيتحمل خسائر هامة خاصة وأنه يعتمد على تصدير المحروقات التي تعد سلعة لم تشملها الاتفاقيات، أيضا ستتضاعف فواتير استيراد الغذاء والأدوية وبعض المنتجات والتجهيزات الضرورية للإنتاج مما سيضعف تنافسيته أكثر.

ثالثا: آثار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على القدرات التنافسية للاقتصاد الجزائري

يمكن إبراز الآثار السلبية والايجابية التي تنجر عن هذا الانضمام على القدرات التنافسية للاقتصاد الجزائري من خلال كل الجوانب التي شملتها الاتفاقات، وبتطبيق المبادئ التي تقوم عليها المنظمة.

1- الآثار السلبيةا- اتفاق السلع في هذا المجال لا يمكن للجزائر أن تستفيد من مزايا التحرير التي تتيحها المنظمة إذ أن الصادرات الجزائرية كلها محروقات باستثناء تلك النسبة الضئيلة التي تمثل الصادرات خارج المحروقات، وهذا يرجع لسبب عدم شمول الاتفاق للمحروقات.

كذلك بالنسبة للواردات فإن تحرير التجارة سيسمح للمنتجات الأجنبية بالنفاذ إلى الأسواق الجزائرية دون أي شروط. وهكذا أمام تشكيلة متنوعة من السلع ذات الجودة العالية، المنتجات الجزائرية لن تكون قادرة على مواجهة المنافسة الأجنبية مما ينجر عنه غلق العديد من المؤسسات غير الكفأة مما يكون له انعكاسات سلبية في مجالات مختلفة اقتصادية واجتماعية وسياسية. إضافة إلى هذا فإن رفع الدعم عن المنتجات الزراعية سيكبد الجزائر خسائر هامة نتيجة ارتفاع أسعار هذه المنتجات وهذا لأن واردات الجزائر جزءا هاما منها يتمثل في الموارد الغذائية.

ب- اتفاق الخدمات

إن تحرير تجارة الخدمات سوف يعرض الاقتصاد الجزائري لخسائر هامة نظرا لعدم قدرة المؤسسات الخدمية الجزائرية على الصمود أمام مثيلاتها من المؤسسات الأجنبية المتطورة التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة وأساليب التسيير المتقدمة والخدمات ذات الجودة العالية، وتمتلك الخبرة في جميع الميادين مما ينتج عنه منافسة غير عادلة. فرغم أن التحرير يكون تدريجيا إلا أن وضعية وضعف المؤسسات الجزائرية يشكل خطرا عليها لذا يجب وضع شروط معينة عل الأقل في المرحلة الأولى.

ج- اتفاق حماية حقوق الملكية الفكرية

إن انضمام الجزائر إلى المنظمة سوف يلزمها على دفع الحقوق لأصحاب الملكية الفكرية، وهذا ما سيجعل إنتاج هذه المنتجات المتصلة بالحقوق عالية التكاليف أي ذات أسعار مرتفعة، عكس ما هو موجود حاليا من خلال القرصنة وإنتاج منتجات مقلدة ومزورة أي بأسعار جد منخفضة. وإن لم تدفع الحقوق إلى أصحابها فانه لن يكون بمقدورها إنتاجها مما يضطرها إلى استيرادها بأسعار مرتفعة. أي سوف تحرم من الاستفادة من التكنولوجيا المتطورة بتكاليف معقولة .

إن تحرير التجارة في مختلف المجالات يعني تخفيض التعريفات الجمركية تدريجيا وإلغاؤها وهذا ما يخلف خسائر هامة في الخزينة العمومية لان جانبا هاما من إيراداتها يتمثل في الرسوم الجمركية. إضافة إلى هذا فان مثل هذا التخفيض في التعريفة يشجع

الاستيراد أكثر، مما يتسبب في حدوث خلل في الميزان التجاري نظرا لضعف التصدير.

2- الآثار الايجابية

فرغم الآثار السلبية الناجمة عن الانضمام إلا انه توجد بعض الآثار الايجابية ولو كانت قليلة والمتمثلة في:

- زيادة ونمو الاقتصاد الوطني بسبب ارتفاع الطلب على بعض الصادرات نتيجة للانتعاش الاقتصادي العالمي الذي تحدثه المنظمة.
- الاستفادة من الوضعية الخاصة والتفضيلية للدول النامية والحماية الناجمة عن الاتفاقيات الملزمة لجميع الأطراف.
- التحفيز على الاهتمام بالزراعة وتحقيق أرباح هامة في هذا المجال نظرا لارتفاع أسعار الواردات الزراعية المستوردة نتيجة لرفع الدعم عنها.

رابعا: ترقية القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري

حتى تستفيد الجزائر من الانضمام إلى المنظمة ومما تحققه من انتعاش اقتصادي ومزايا الاتفاقات المختلفة عليها القيام بتأهيل الاقتصاد. أي يجب عليها تبني بعض السياسات التي تسمح لها بإحداث مجموعة من التغيرات والتحولات في المجالات المختلفة لمواجهة التحديات التي يواجهها الاقتصاد الجزائري عند الدخول إلى المنظمة وجعله تنافسيا، فيجب عليها ما يلي:

- إتباع أساليب تسييرية كفأة في المؤسسات والعمل على زيادة قدرتها ونجاعتها في الجوانب المالية والبشرية والتسويقية.
- تحسين الكفاءة التشغيلية للموارد المستخدمة في الإنتاج من رأس المال المادي والبشري، والمواد الخام، والطاقة والمعرفة مما يشجع المؤسسات على المنافسة مع نظيراتها سواء المحلية أو الأجنبية.
- الاهتمام بالقطاع الخاص ودعمه وتحفيزه على المساهمة في التنمية بتوفير المناخ المناسب له من قوانين واستراتيجيات معينة.
- وضع سياسات واستراتيجيات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتشجيعه وتوجيهه من أجل تنافسية الاقتصاد الوطني.
- القيام بمحاربة كل أساليب الفساد الإداري من بيروقراطية ورشوة واختلاس.
- العمل على تنويع الصادرات خارج مجال المحروقات لاسيما في:

* القطاع الزراعي أين تمتلك الجزائر بعض الميزات التنافسية، كذلك العوامل الطبيعية والمناخية، خاصة أن فاتورة الغذاء أصبحت جد مرتفعة مع رفع الدعم على المنتجات الزراعية، إضافة إلى ارتفاع أسعار صرف الأورو أمام الدولار. وهذا سيكون فرصة هامة للنهوض بقطاع الزراعة لتلبية الطلب المحلي والعمل على التصدير بإتباع إستراتيجية تعمل على إعادة تنظيم وتسيير القطاع الزراعي وتوسيع استخدام الأساليب العلمية والحديثة، وزيادة الاهتمام بزراعة الحبوب والمواد الأخرى التي تستوردها،

وتحسين ورفع مستوى الصادرات الزراعية للاستفادة من زيادة أسعارها التصديرية في الأسواق العالمية.

* كذلك يمكن الاعتماد على الخدمات للتصدير خاصة في مجال السياحة إذ أن الموقع الجغرافي والإقليمي يجعل من الجزائر بلدا سياحيا بدرجة عالية، لذا يجب تنمية قطاع السياحة والعمل على استغلال كل الإمكانيات المتاحة وفتح المجال أمام الخواص المقيمين وغير المقيمين، مما يجعل منه قطاعا ناجحا وقويا يعمل على امتصاص البطالة وإعطاء الفرصة لتنمية وتطوير الصناعات التقليدية والفندقية.

* إضافة إلى إحداث تغيير جذري عن طريق الإصلاحات الجادة والعمل على مشاركة الأجانب في مجالات مختلفة مثل الصحة والسياحة والتأمين والبنوك من أجل تهيئة هذه القطاعات وتمكينها من مواجهة المنافسة الأجنبية وجعلها تمتص الآثار السلبية التي قد تنجر عن التحرير الكامل لقطاع الخدمات.

* كما ينبغي تطوير بعض الصناعات التي تعتمد على المواد البترولية والغازية التي تملك فيها الجزائر ميزات معينة وتحويلها إلى ميزة تنافسية تمكنها من منافسة المؤسسات الأجنبية[30]. إذ يتعين على الصناعة الجزائرية الاستفادة من المزايا والإيجابيات التي توفرها عملية الانضمام إلى المنظمة والعمل على تكريسها لتقوية القطاع الصناعي الخاص والعمومي، وتحسين نوعية وجودة المنتجات والعمل على تقليل التكاليف بشتى الطرق والفرص المتاحة، وإلا فإن السلبيات سوف تطغى وتقضي على جل المؤسسات الصناعية الموجودة وتجعلها غير قادرة على المنافسة غير المتكافئة مع مثيلاتها من المؤسسات الأجنبية. فلقد بينت الإحصائيات التي أعطتها وزارة التجارة سنة 2004 أن 30% من المؤسسات الخاصة والعامة سوف تزول بعد الانضمام و30% سوف يعطى لها فرصة للتأهيل وفقا للمنافسة الأجنبية وأن 30% فقط سوف تكون قادرة على مجابهة المنافسة الدولية.

- العمل على تحقيق المستويات العالية في التعليم والتركيز على المهارات الفنية الملائمة وعلى البحث والتطوير.

- الالتزام بالمواصفات الدولية للجودة سواء بالنسبة للسوق المحلي أو للتصدير إذا وجدت إمكانية لذلك.

- الانضمام إلى التكتلات الإقليمية العربية أو غيرها للاستفادة من الكفاءات التكنولوجية والفنية المتطورة وجني ثمار التعاون في مجال الإنتاج مما يخدم تنافسية الاقتصاد الوطني.

فإذا فكرت الجزائر وباقي الدول العربية في التعاون في المجال الزراعي، فإنها تقضي على العجز الغذائي الذي تعاني منه، فالعالم العربي يملك كل مقومات الاكتفاء الذاتي من مساحة شاسعة صالحة للزراعة، وعمالة كبيرة في هذا القطاع، والموارد المالية، والثروة الحيوانية الهائلة، والسمكية المتوفرة.

الخاتمة

إن آثار النظام التجاري العالمي الجديد لن تطال فقط الدول الأعضاء في المنظمة فقط، بل تتعداها إلى تلك الموجودة خارجها، و هذا لأن معظم التجارة العالمية تمر عبر

المنظمة، فعليه يبقى انضمام الدول إليها حتمية لا مفر منها، وعليها تقبل فكرة تحمل آثار هذا الانضمام. فكما قال أحد الاقتصاديين العرب " أن غالبية الآثار السلبية مؤكدة الوقوع، بينما غالبية الآثار الايجابية احتمالية ..."[31]

إذن من هذا المنطلق ليس أمام الجزائر إلا العمل على رفع الصعوبات التي تحد من القدرة التنافسية لاقتصادها، ومحاولة الاستفادة من الاندماج بأقل تكلفة ممكنة عن طريق التأهيل الاقتصادي في كافة المجالات.

المراجـــع

1 - إبراهيم العيسوي، الجات وأخواتها، النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية. الطبعة الثانية. بيروت1997، ص128.

2- عبد الواحد العفوري، العولمة والجات، التحديات والفرص، مكتبة مدبولي، القاهرة 2000.

3- محمد عمر حماد أبو دوح، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية. الدار الجامعية، 2003.

4- فضل علي مثنى، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية والدول النامية، مكتبة مدبولي، 2000.

5- د.أسامة المجذوب، الجات ومصر والبلدان العربية، من هافانا إلى مراكش. الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية 1997.

6– د.علي إبراهيم، منظمة التجارة العالمية، جولة أوروجواي وتقنين نهب العالم الثالث، دار النهضة العربية،1997.

7- د.عادل عبد العزيز السني، سياسة التجارة الخارجية في إطار منظمة التجارة العالمية، وآثارها على الاقتصاد المصري. دار النهضة العربية،2002.

8- شريط عابد، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية، حالة دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر 2004.

9- تقرير التنافسية العربية 2003. المعهد العربي للتخطيط بالكويت.

10- كمال رزيق وأبو زعرور عمار، التنافسية الصناعية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، البليدة، 21-22 ماي 2002.

11- وديع محمد عدنان، محددات القدرة التنافسية في الأقطار العربية في الأسواق الدولية، بحوث ومناقشات، تونس. 19-27 جوان2001.

12- نذير عبد الرزاق، خلق المزايا التنافسية في ظل التوجهات الإدارية الجديدة، الملتقى الدولي الأول حول التسيير الفعال في المؤسسة الاقتصادية. جامعة محمد بوضياف. المسيلة 03-04 ماي 2005.

13- نجوى علي خشبة، سهام فتحي إبراهيم، قياس الميزة التنافسي للقطاع الصناعي في الاقتصاد
المصري. المؤتمر العلمي الثالث والعشرون للاقتصاديين المصريين. القدرة التنافسية للاقتصاد المصري،
08 -10 ماي 2003.

14- آمال عياري، رجم نصيب، الاستراتيجيات الحديثة كمدخل لتعزيز التنافسية للمؤسسة، الملتقى الدولي حول تنافسية المؤسسات، جامعة بسكرة، 29-30 أكتوبر 2002.
15– د.علي توفيق الصادق،المنافسة في ظل العولمة: القضايا والمضامين، ندوة القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية في الأسواق العالمية، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي 06-07 أكتوبر1999.
16- طارق نوير، دور الحكومة الداعم للتنافسية، المعهد العربي للتخطيط. الكويت2002.
17- إسماعيل زغلول، محمد الهزيمة، سياسات ومخطط تطوير القدرة التنافسية للاقتصاد الأردني. ندوة القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية في الأسواق العالمية، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية أبو ظبي 1999.
18- د.علا الخواجة، القدرة التنافسية في صناعة البرمجيات المصرية، مؤتمر القدرات التنافسية للاقتصاد المصري (آفاق المستقبل)، مركز الدراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة. 05-06 نوفمبر2001.
19- وديع محمد عدنان، القدرة التنافسية وقياسها، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 24، ديسمبر2003، السنة 2.
20– د.عبد الكريم كامل أبو هات. د.هاشم مرزوك الشمري، القدرة التنافسية للصادرات العربية في ظل الانفتاح التجاري وسبل دعمها، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، العدد27، جويلية 2003.
21- د.لبنى عبد اللطيف. مفهوم التنافسية الاقتصادية، كتاب القدرات التنافسية للاقتصاد المصري، الواقع وسبل تحقيق الطموحات، مكتبة الشروق الدولية 2004.
22- د.سلوى سليمان. د.جودة عبد الخالق وآخرون، الصناعة وحوافز الاستثمار الصناعي في مصر، وزارة الصناعة والثروة المعدنية، 1998.
23- د.طارق نوير، الوضع التنافسي للصناعات الكيماوية في مصر في ضوء التطورات المحلية والعالمية الجديدة، دراسة تطبيقية. رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة الزقازيق 2000، ص 90-92.
24- سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية وجات94، الطبعة الثانية، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية1997.
25- عبد الرحمن الزهد، أثر الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية على المقدرة التنافسية للقطاع الصناعي في دول مجلس التعاون الخليجي: تجربة السعودية. ورقة عمل مقدمة في ندوة المقدرة التنافسية في ظل اقتصاد عالمي متغير، مجلس التعاون الخليجي، 05-06 ديسمبر2006.
26- Partenariat EURO-MED, Document de stratégie 2002-2006 & Programme indicatif national 2002-2004, Algérie.
27- Banque d'Algérie, RAPPORT 2005: Evolution Economique et Monétaire en Algérie, 16 Avril 2006.
28- Ministère des Finance, La situation économique et financière.
29- M.Porter, Avantages concurrentiels des nations, Inter Edition 1993.
30 -Richard Baron, compétitivité et politique climatique, les notes de L'Iddri , n° 11, Edition Damien Canaré, 2006 .
31-WWW.finance-Algeria.org/dgep/a35,htm.
32- http://www.bank-of-algeria.dz

[1]- شريط عابد، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية، حالة دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر 2004.

[2]- تقرير التنافسية العربية 2003. المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ص 21.

[3]- كمال رزيق وأبو زعرور عمار، التنافسية الصناعية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، البليدة، 21-22 ماي 2002، ص 2.

[4]- وديع محمد عدنان، محددات القدرة التنافسية في الأقطار العربية في الأسواق الدولية، بحوث ومناقشات، تونس. 19-27 جوان2001.

[5]- نذير عبد الرزاق، خلق المزايا التنافسية في ظل التوجهات الإدارية الجديدة، الملتقى الدولي الأول حول التسيير الفعال في المؤسسة الاقتصادية. جامعة محمد بوضياف. المسيلة 03-04 ماي 2005.

[6]-M.Porter, Avantages concurrentiels des nations, Inter Edition 1993 P48.

[7]- نجوى علي خشبة، سهام فتحي إبراهيم، قياس الميزة التنافسي للقطاع الصناعي في الاقتصاد المصري. المؤتمر العلمي الثالث والعشرون للاقتصاديين المصريين. القدرة التنافسية للاقتصاد المصري، 08 -10 ماي 2003، ص 2.

[8]- آمال عياري، رجم نصيب، الاستراتيجيات الحديثة كمدخل لتعزيز التنافسية للمؤسسة، الملتقى الدولي حول تنافسية المؤسسات، جامعة بسكرة، 29-30 أكتوبر 2002، ص13.

[9]– د.علي توفيق الصادق،المنافسة في ظل العولمة: القضايا والمضامين، ندوة القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية في الأسواق العالمية، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي 06-07 أكتوبر1999، ص23.

[10]- نفس المرجع السابق ص33.

[11]- طارق نوير، دور الحكومة الداعم للتنافسية، المعهد العربي للتخطيط. الكويت2002. ص 5.

[12] -Richard Baron, compétitivité et politique climatique, les notes de L'Iddri , n° 11, Edition Damien Canaré, 2006, P13.

[13]- إسماعيل زغلول، محمد الهزيمة، سياسات ومخطط تطوير القدرة التنافسية للاقتصاد الأردني. ندوة القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية في الأسواق العالمية، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية أبو ظبي 1999، ص 208.

[14]- د.علا الخواجة، القدرة التنافسية في صناعة البرمجيات المصرية، مؤتمر القدرات التنافسية للاقتصاد المصري (آفاق المستقبل)، مركز الدراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة. 05-06 نوفمبر2001، ص3.

[15]- وديع محمد عدنان، القدرة التنافسية وقياسها، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 24، ديسمبر2003، السنة 2، ص07.

[16]–أ.د نجوى علي خشبة، أ. سهام فتحي إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص3.

[17]– د.عبد الكريم كامل أبو هات. د.هاشم مرزوك الشمري، القدرة التنافسية للصادرات العربية في ظل الانفتاح التجاري وسبل دعمها، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية.العدد27، جويلية 2003، ص 34.

[18]- د.لبنى عبد اللطيف. مفهوم التنافسية الاقتصادية، كتاب القدرات التنافسية للاقتصاد المصري، الواقع وسبل تحقيق الطموحات، مكتبة الشروق الدولية 2004، ص 22.

[19]- د.سلوى سليمان. د.جودة عبد الخالق وآخرون، الصناعة وحوافز الاستثمار الصناعي في مصر، وزارة الصناعة والثروة المعدنية، 1998، ص 262.

[20]- د.طارق نوير، الوضع التنافسي للصناعات الكيماوية في مصر في ضوء التطورات المحلية والعالمية الجديدة، دراسة تطبيقية. رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة الزقازيق 2000، ص 90-92.

[21]- راجع:

- Partenariat EURO-MED, Document de stratégie 2002-2006 & Programme indicatif national 2002-2004, Algérie.
- Banque d'Algérie, RAPPORT 2005: Evolution Economique et Monétaire en Algérie, 16 Avril 2006.

- Ministère des Finance, La situation économique et financière

- كذلك اطلع على المواقع:

- WWW.finance-Algeria.org/dgep/a35,htm.
- http://www.bank-of-algeria.dz

[22]- راجع سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية وجات94، الطبعة الثانية، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية1997، ص 15- 17.

[23]- راجع عبد الواحد العفوري، العولمة والجات، التحديات والفرص، مكتبة مدبولي، القاهرة 2000، ص 64.

[24]- راجع محمد عمر حماد أبو دوح، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية. الدار الجامعية، 2003، ص 62-76.

[25]-نفس المرجع السابق، ص79.

[26]- راجع فضل علي مثنى، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية والدول النامية، مكتبة مدبولي،2000، ص61-63.

[27]- راجع د.أسامة المجذوب، الجات و مصر والبلدان العربية، من هافانا إلى مراكش. الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية1997، ص 117- 130.

[28]–راجع د.علي إبراهيم، منظمة التجارة العالمية، جولة أوروجواي وتقنين نهب العالم الثالث، دار النهضة العربية،1997، ص281-312.

[29]- راجع د.عادل عبد العزيز السني، سياسة التجارة الخارجية في إطار منظمة التجارة العالمية، وآثارها على الاقتصاد المصري. دار النهضة العربية،2002.ص 433.

[30]- عبد الرحمن الزهد، أثر الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية على المقدرة التنافسية للقطاع الصناعي في دول مجلس التعاون الخليجي: تجربة السعودية. ورقة عمل مقدمة في ندوة المقدرة التنافسية في ظل اقتصاد عالمي متغير، مجلس التعاون الخليجي، 05-06 ديسمبر2006.

[31]- إبراهيم العيسوي، الجات وأخواتها، النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية. الطبعة الثانية. بيروت1997.ص128.